

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/UK/3/Add.1
22 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء
على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف
بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع
أشكال التمييز ضد المرأة

التقارير الدورية الثالثة المقدمة من الدول الأطراف

إضافة

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية*
(جزر فوكلاند)

* للاطلاع على التقرير الأولي المقدم من حكومة المملكة المتحدة انظر الوثيقة CEDAW/C/5/Add.52 و Amend.1-4؛ وللإطلاع على دراسة اللجنة لهذا التقرير انظر الوثائق CEDAW/C/SR.155 و CEDAW/C/SR.156 و CEDAW/C/SR.159 و CEDAW/C/SR.160 والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٣٨ (A/45/48)، الفقرات ١٦٧-٢١٣. وللإطلاع على التقرير الدوري الثاني المقدم من حكومة المملكة المتحدة انظر الوثيقة CEDAW/C/UK/2 و Amend.1؛ وللإطلاع على دراسة اللجنة لهذا التقرير انظر الوثيقة CEDAW/C/SR.223 والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٨ (A/48/38)، الفقرات ٥٢٣-٥٨٩. تصدر هذه الوثيقة دون تنقيح رسمي.

الجزء الأول

مقدمة

١ - أعيد التقرير الأولي بشأن جزر فوكلاند في آذار/ مارس ١٩٨٨ ووزع بوصفه الوثيقة CEDAW/C/5/Add.52/Amend.2 في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٩.

٢ - تم إعداد التقرير الدوري الثاني في نيسان/أبريل ١٩٩١. وطبقا للمبادئ التوجيهية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بتقديم التقارير الدورية، يركز التقرير الحالي على الفترة الواقعة بين التاريخ الذي نظرت فيه اللجنة في آخر تقرير (كانون الثاني/يناير ١٩٩٣) وتاريخ إعداد هذا التقرير (حزيران/يونيه ١٩٩٧).

٣ - ترد نسخة من تقرير تعداد عام ١٩٩٦ بوصفها المرفق ألف.

٤ - ترد في جزء تال من هذا التقرير معلومات إحصائية إضافية.

دور المرأة في جزر فوكلاند ومركزها في المجتمع

٥ - تُستكمل المعلومات الواردة سابقا تحت هذا العنوان بما يلي:

(أ) التعليم

لا تزال الحالة العامة كما تم وصفها في التقرير الأولي. بيد أنه بموجب قانون التعليم (التعديل) لعام ١٩٩٤ (مرفقة نسخة بوصفها المرفق باء) رفعت سن ترك المدرسة، ابتداء من شباط/فبراير ١٩٩٥، إلى نهاية السنة الدراسية التي يبلغ فيها التلميذ المعني عامه السادس عشر. وقد أثبتت تجربة الماضي أن غالبية التلاميذ يبقون باختيارهم في مدارسهم حتى تلك السن ليتمكنوا من التقدم للامتحانات الخارجية المهمة التي يتقدم لها عادة من يبلغون سن السادسة عشرة أو يقتربون منها (وهي أساسا امتحانات الشهادة الثانوية العامة التي تعقدها مختلف مجالس الامتحانات بالمملكة المتحدة). ودأب عدد قليل من التلاميذ ذوي المواهب الأكاديمية الأقل على ترك المدرسة في أسرع وقت يسمح لهم القانون فيه بذلك. وترى حكومة جزر فوكلاند أن من مصلحة جميع الأطفال أن يبقوا في مدارسهم حتى يتم تحديد السن القانونية الجديدة لترك المدرسة. والمرفق باء من أجل ذلك السبب.

في السنوات الثلاث الماضية التي توفرت نتائجها، كانت درجات النجاح في مواد امتحانات الشهادة الثانوية العامة على النحو التالي.

<u>١٩٩٦</u>	<u>١٩٩٥</u>	<u>١٩٩٤</u>	
٢٢	١١	١٤	عدد الأولاد المتقدمين إلى الامتحان
١٥	٩	١٨	عدد البنات المتقدمات إلى الامتحان
٣٧	٢٠	٣٢	العدد الكلي للمتقدمين إلى الامتحان
٢٤٣	١٣٩	١٧٨	العدد الكلي للناجحين بجميع التقديرات
١٣٠	٥٦	١٠٧	الناجحون بتقدير (ج) أو أعلى (لجميع الممتحنين)
٥٠	١٩	٦٧	الناجحات بتقدير (ج) أو أعلى (الإناث)

وفي تلك السنوات ١٩٩٤-١٩٩٦، أوفدت حكومة جزر فوكلاند الأعداد التالية من الطلاب إلى الخارج لإكمال الفصلين الثاني عشر والثالث عشر من التعليم الثانوي.

<u>أيلول/سبتمبر ١٩٩٦</u>	<u>أيلول/سبتمبر ١٩٩٥</u>	<u>أيلول/سبتمبر ١٩٩٤</u>	
١٣	٢٧	٢١	المجموع
٦	١٢	٨	الفتيات

كانت هيئة التدريس العاملة في ١ شباط/فبراير ١٩٩٧ مؤلفة على النحو التالي:

المعلمون المساعدون/ والمساعدون لتربية

الاحتياجات الخاصة

المعلمون

مدرسة جزر فوكلاند المجتمعية

١ الذكور ٩

١ الإناث ٩

مدرسة استاظمي للأطفال/المدرسة
الإعدادية

صفر الذكور ٢

٨ الإناث ٩

دائرة التعليم الريفي

صفر الذكور ٣

صفر الإناث ٨

(ب) فرص العمل

يُرجى من اللجنة الرجوع إلى الجداول ١٦ و ١٧ و ١٨ من المرفق ألف (تقرير تعداد السكان لعام ١٩٩٦) التي تمثل استكمالاً للمعلومات الواردة تحت هذا العنوان في التقرير الأولي. ولا تتوفر حالياً أي إحصاءات جديدة أخرى على المستوى الوطني. وتعتقد حكومة جزر فوكلاند أن الصورة التي يقدمها الجدولان ١٧ و ١٨ من المرفق ألف لا تزال صحيحة عموماً، ولا يطلب القانون إجراء التعداد القادم قبل عام ٢٠٠١.

(ج) فرص الاشتغال بالأعمال التجارية المتاحة للمرأة

لا توجد معلومات جديدة يمكن إبلاغها.

(د) الخدمة العامة (الخدمة المدنية)

في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ كان هنالك ٤٣٠ شخصا يعملون في وظائف إدارية/فنية/مهنية في دائرة الخدمة العامة لجزر فوكلاند من بينهم ٢٠٣ امرأة. ومن بين الوظائف المذكورة وعددها ٤٣٠ كانت هناك ١٤٨ وظيفة من الوظائف العليا (الدرجة دال وما فوقها)؛ تشغل النساء ٥٤ وظيفة منها.

في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٧، كانت حكومة جزر فوكلاند تستخدم ١٥٥ شخصا، من بينهم ٥٢ امرأة، في وظائف غير الوظائف الإدارية والفنية والمهنية. وفي عام ١٩٩٥، أوفدت حكومة جزر فوكلاند، لأغراض التدريب في الخارج، ٣٩ موظفاً من بينهم ١٤ امرأة. كما أرسلت حكومة جزر فوكلاند في عام ١٩٩٦، ٢٠ موظفاً للحصول على تدريب في الخارج من بينهم ١٠ نساء.

(هـ) حقوق المرأة في الملكية والإرث (بما في ذلك الأراضي)

لا يوجد تغيير يمكن إبلاغه.

(و) الزواج

لا تزال المعلومات المقدمة في التقرير الأولي صحيحة. وفي عام ١٩٩٤، تم إصدار قانونين يتعلقان بالأسرة وبحقوق المرأة فيما يخص الأطفال وهما: قانون الطفل لعام ١٩٩٤ وقانون إصلاح قانون الأسرة لعام ١٩٩٤. وقد أُرِفقت نسختان من هذين القانونين بوصفهما المرفقين جيم ودال لهذا التقرير.

التدابير القانونية وغيرها من التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية

٦ - لم تعتمد أثناء الفترة التي يشملها التقرير تدابير قانونية أو تدابير أخرى تتعلق بالاتفاقية بشكل محدد. إلا أن حكومة جزر فوكلاند قد درست، أثناء الفترة التي يشملها التقرير، الالتزامات المترتبة بموجب الاتفاقية فيما يتعلق بقانونين هما قانون معاشات الشيخوخة وقانون ضرائب الدخل.

٧ - فقد كان قانون معاشات الشيخوخة السابق يعتبر قانوناً تمييزياً منافياً لأحكام الاتفاقية لأنه يستثني النساء المتزوجات من الخطة الأساسية التي يحددها القانون فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية. بيد أن النساء المتزوجات يُستثنين بموجب القانون من الالتزام بدفع الاشتراكات الأسبوعية. وفي تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، صدر قانون المعاشات التقاعدية لعام ١٩٩٦ الذي حل محل قانون معاشات الشيخوخة القائم تماماً، مما أزال الأحكام التمييزية الواردة في القانون السابق. ودخل قانون المعاشات التقاعدية لعام ١٩٩٦ حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٨ - والقانون الآخر الذي نُظر فيه أثناء الفترة التي يشملها التقرير هو قانون ضريبة الدخل. فلقد كان هذا القانون يعتبر، لأغراض ضريبة الدخل، دخل المرأة المتزوجة التي تعيش مع زوجها خلال السنة (أو جزء من السنة) التي تُقدر عنها الضريبة، دخلاً لزوجها وليس دخلاً لها (وذلك رهناً بحق الزوج والزوجة في أن يختارا معاً حساب ضريبة الدخل على دخل الزوجة المكتسب وكأنها امرأة غير متزوجة ولا تحصل على دخل آخر) كما كان يُشترط أن تُقتطع الضريبة المقدرة على هذا الدخل المكتسب الذي تحصل عليه المرأة المتزوجة من زوجها (على أن يكون لكل واحد منهما الحق في أن يقدم طلب إجراء تقدير ضريبي مستقل). وبالتالي، فإن القانون (إذا لم يتم تقديم هذا الطلب) يقصر على زوجها وحده حق الطعن في أي تقييم من هذا القبيل وفي أن يحضر هو أو مَنْ يمثله أي جلسات استماع لهذا الطعن). وفي السنة التي تُقدم عنها الضريبة، يعطي القانون الرجل الذي تقيم معه زوجته أو الذي يعيل زوجته إعالة كاملة، الحق في أن يخصم من دخله الإجمالي مبلغاً أكبر من المبلغ الذي يحق للفرد أن يخصمه في أية حالة أخرى، كما يمنح الفرد الذي يتضمن دخله الإجمالي دخلاً مكتسباً تحصل عليه زوجته، الحق في خصم مبلغ يساوي ذلك الدخل المكتسب أو مبلغ يحدده التشريع أيهما كان أقل. ويبدو أن هذا الحكم هو النص الذي تنطبق عليه المادة ١٣ من الاتفاقية، وبالتالي ينطبق عليه تحفظ المملكة المتحدة بشأن المادة ١٣ فيما يتعلق بجزر فوكلاند. وكان الغرض من دراسة أحكام قانون ضريبة الدخل المذكور أعلاه هو إمكانية سحب ذلك التحفظ بالنسبة لجزر فوكلاند بعد إدخال التغيير ذي الصلة في القانون. بيد أن حكومة فوكلاند قررت، بعد إجراء مشاورات عامة كاملة بشأن المسألة، عدم إدخال أي تغيير في الأحكام ذات الصلة لقانون الضرائب لعام ١٩٩٤ الذي حل محل قانون ضريبة الدخل. وكان السبب في عدم إدخال أي تغيير هو عدم وجود أي رغبة عامة معرب عنها في التغيير، وأن إدخال تغييرات من النوع اللازم للامتثال للمادة ١٣ سينتج عنه زيادة في العمل الإداري في إدارة ضريبة الدخل التابعة لحكومة جزر فوكلاند. بيد أن الحكومة تعهدت بأنه إذا حدثت في المستقبل أي مطالبة بإجراء التغيير ذي الصلة في القانون، فسيتم إدخال هذه التغييرات.

المؤسسات أو الجهات المختصة وسبل الانتصاف

٩ - لا يوجد تغيير في المعلومات المقدمة في الفقرة ٥ من التقرير الأولي.

الوسائل المستخدمة لتعزيز وكفالة تطور المرأة وتقديمها بصورة كاملة

١٠ - ترى حكومة جزر فوكلاند أن اعتماد سياسات حكومية ورسمية ملائمة فيما يتعلق بتقديم المرأة وتطورها قد أثبتت فعاليته. فقد جرت انتخابات عامة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وكان هناك سبع نساء بين المرشحين لانتخابات المجلس التشريعي البالغ عددهم ١٨. وتم انتخاب ثلاث من هؤلاء المرشحات السبع. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ انتخب المجلس التشريعي هؤلاء النساء الثلاث ليصبحن الأعضاء المنتخبين (الذي يحق لهم وحدهم التصويت) في المجلس التنفيذي لجزر فوكلاند الذي تتمثل وظيفته في تقديم المشورة للحاكم في رسم سياسات حكومة جزر فوكلاند. وتعتقد حكومة جزر فوكلاند أن هذه ربما

تكون المرة الأولى في أي إقليم تابع لبريطانيا يكون فيها أعضاء المجلس التنفيذي المنتخبون في الإقليم من النساء. كما تفخر الحكومة بالمرحلة التي وصلت إليها جزر فوكلاند في النهوض بالمرأة وتطويرها كما يتضح من هذه الانتخابات. وفي الوقت الحالي (حزيران/يونيه ١٩٩٧) توجد امرأتان من بين أعضاء المجلس التنفيذي الثلاثة المنتخبين.

الجزء الثاني

١١ - ترد في الفقرات التالية من هذا التقرير التغييرات والتطورات التي حدثت فيما يتعلق بمختلف مواد الاتفاقية. وفي الحالات التي لا تذكر فيها مادة من مواد الاتفاقية، ينبغي أن يفترض أنه لم يحدث تغيير أو تطور يمكن إبلاغه.

المادة ٢

١٢ - ذكرت حكومة جزر فوكلاند في الجزء الأول من هذا التقرير أن قانون معاشات الشيخوخة القديم الذي كان يشتمل على تمييز ضد المرأة قد تم تغييره اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ويجري حالياً (حزيران/يونيه ١٩٩٧) وضع تشريع من شأنه، إذا صدر، أن يزيل التمييز ضد المرأة في مجال المعاشات التقاعدية الوظيفية.

١٣ - وفيما يتعلق بالمادة ٢ أيضاً، تم في عام ١٩٩٤ إصدار قانون إجراءات الزوجية (العنف العائلي). ويمنح هذا القانون المحاكم والشرطة سلطات إضافية لمعالجة مشكلة العنف في الأسر الذي يمارسه في الغالب الرجل ضد المرأة بالرغم من أن العكس قد يحدث أحياناً. ويعالج القانون مشكلة توفير الحماية الملائمة للطرف الذي يعاني من العنف. وينطبق ذلك سواء كان الشريكان يعيشان معاً نتيجة لزواج قانوني أو لعلاقة شبه زوجية تربطهما. وتتوفر للمرأة الحماية من العنف في أماكن العمل أو أي مجال آخر من مجالات الحياة الاجتماعية بموجب تشريعات عامة أخرى، ولكن لا تتوفر لها حماية كاملة من العنف داخل الأسرة. ويعتبر قانون إجراءات الزوجية (العنف العائلي) ذا صلة بالتوصية العامة رقم ١٢ (الدورة الثامنة للجنة - ١٩٨٩) ("العنف ضد المرأة"). وترد نسخة من القانون بوصفها المرفق هاء لهذا التقرير.

المادة ٥

١٤ - فيما يتعلق بالمادة ٥ (أ) تؤكد حكومة جزر فوكلاند أن تلاميذ المدارس الحكومية يتلقون التعليم في مواد كانت تعتبر تقليدياً ملائمة للأولاد فقط أو للبنات فقط. فعلى سبيل المثال كان الاقتصاد المنزلي (الذي يشمل جميع المسائل ذات الصلة بتدبير المنزل بما فيها الطبخ) مادة إجبارية بالنسبة لجميع التلاميذ في السنوات الأولى من الدراسة في مدرسة جزر فوكلاند المجتمعية. وفي عام ١٩٩٤ كان الفائز بأكبر جائزة لمادة التطريز في مدرسة جزر فوكلاند أحد الأولاد.

١٥ - وفيما يتعلق بالمادة ٥ (ب) فإن التثقيف الشخصي والاجتماعي هو مادة إجبارية بالنسبة لجميع التلاميذ أثناء السنوات الثلاث الأولى من الدراسة في مدرسة جزر فوكلاند المجتمعية. وتمثل مسؤوليات كل من الرجل والمرأة نحو الآخر فيما يتعلق بتنشئة الأطفال جزءاً من المنهج الدراسي المقرر لهذه المادة.

المادة ٧

١٦ - تمت الإشارة بالفعل إلى أنه، عند إعداد هذا التقرير، كان هناك ثلاث نساء بين أعضاء المجلس التشريعي لجزر فوكلاند الثمانية المنتخبين، وأن اثنتين من هؤلاء النساء يمثلن أغلبية الأعضاء المتمتعين بحق التصويت في المجلس التنفيذي لجزر فوكلاند المناط به تقديم المشورة للحاكم بشأن رسم السياسة الحكومية.

١٧ - ولدى رابطة موظفي الخدمة المدنية لجزر فوكلاند (النقابة التي تمثل موظفي الخدمة المدنية) لجنة تضم سبعة أعضاء بينهم امرأتان. وتتكون الخدمة المدنية لجزر فوكلاند من موظفين ثابتين (يشغلون وظائف دائمة ذات معاشات تقاعدية) وموظفين غير ثابتين (المشتغلون بالأعمال اليدوية أو من يعرفون بـ "ذوي الياقات الزرقاء") لا يشغلون وظائف ثابتة ذات معاشات تقاعدية. وأثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير وضعت حكومة جزر فوكلاند نظاما لإجراء تقييم رسمي سنوي لأداء موظفي الخدمة المدنية. ويتسم هذا النظام بالحياد التام فيما يتعلق بنوع الجنس. كما استعاضت حكومة جزر فوكلاند في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ عن أنظمة الخدمة العامة السابقة (التي تتضمن تعديلات ترجع إلى عام ١٩٥٢) بقانون أكثر شمولاً وحداثة. وتضع هذه الأنظمة العامة إجراءات لا تفرق بين الجنسين في التعيين والترقية في الخدمة المدنية لجزر فوكلاند كما تقرر إجازة حمل وإجازة أمومة للموظفات مع "حق العودة إلى العمل" بعد الولادة.

١٨ - تشغل منصب سكرتير الاتحاد العام للموظفين امرأة، ولكن حكومة جزر فوكلاند ليست لديها معلومات حاليا بشأن تكوين الاتحاد ولجنته التنفيذية من حيث عدد الرجال والنساء. بيد أن الحكومة تعتقد أن عدد الرجال بين الأعضاء أكبر لأن الاتحاد يمثل أساسا العمال اليدويين الذين تتألف غالبيتهم من الذكور.

١٩ - تشغل امرأة منصب سكرتير رابطة المزارعين (الذي ينتمي إليه معظم المزارعين في جزر فوكلاند). ومعظم المزارع في جزر فوكلاند هي عبارة عن شراكات بين الزوج والزوجة، وتباشر المرأة دورا نشطا في شؤون رابطة المزارعين.

المادة ٨

٢٠ - وخلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، قامت عضوات المجلس التشريعي بتمثيله في اجتماعات الرابطة البرلمانية للكمونولث (التي ينتمي إليها المجلس التشريعي لجزر فوكلاند) كما قدمن باسم جزر فوكلاند طلب استماع للجنة إنهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة.

المادة ١٠

٢١ - قدمت في فقرات سابقة معلومات بشأن بعض المواد وهي تتعلق أيضا بالالتزامات المترتبة بموجب المادة ١٠.

المادة ١٢

٢٢ - وفيما يتعلق بالتوصية رقم ١٥ للجنة (الدورة التاسعة - ١٩٩٠) "عدم التمييز ضد المرأة في الاستراتيجيات الوطنية لمنع متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحته"، تنشر الإدارة الطبية لحكومة

جزر فوكلاند بانتظام معلومات بشأن خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ونظرا لوجود ذلك الخطر، توفر الإدارة الطبية وسائل منع الحمل بالمجان. وتوجد بين موظفي الإدارة الطبية زائرات صحيات، يشمل جزء من عملهن نشر المعلومات المتعلقة بالمسائل الصحية. وحسب علم حكومة جزر فوكلاند لا يوجد بين المقيمين عادة في جزر فوكلاند شخص يعاني من الإصابة بالإيدز أو من فيروس نقص المناعة البشرية.

٢٣ - وفيما يتعلق بالتوصية العامة رقم ١٤ للجنة (الدورة التاسعة - ١٩٩٠) ("ختان الإناث") ليس لحكومة جزر فوكلاند علم بأي حالة ختان للإناث في جزر فوكلاند.

— — — — —